

برهم صالح يتجاهل تهديدات ميليشيات طهران بقاء ترامب

ترامب يعد الرئيس العراقي بتخفيض أعداد القوات الأميركية في العراق



يوصل الرئيس العراقي برهم صالح خطواته للابتعاد عن دائرة الحكم الخاضعة للهيمنة الإيرانية، ما يقربه من إيقاع الشارع المنتفض ضد الطبقة السياسية منذ أربعة شهور.

بغداد - تجاهل برهم صالح التهديدات التي استهدفته بشكل شخصي في حال التقى الرئيس الأميركي، لكنه التقاه بالفعل الأربعاء على هامش أعمال منتدى دافوس في سويسرا. ولم يكتف الرئيس العراقي باللقاء، بل استغل حدوثه للتأكيد على الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق، في إشارة إلى وقوفه ضد قرار القوى الشيعية في البرلمان العراقي القاضي بإخراج القوات الأميركية من بلاده.

وقالت حركة النجباء "تستغرب لمن على دور عسكري أميركي في العراق، وفق ما أكد البيت الأبيض في بيان.

وجاء في البيان "اتفق الرئيسان على أهمية مواصلة الشراكة الاقتصادية والأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، ومن ضمنها قتال تنظيم الدولة الإسلامية". وأفاد البيان بأن الرئيس ترامب أعاد التأكيد على التزام الولايات المتحدة بعراق يتمتع بالسيادة والاستقرار والازدهار.

وعلمت "العرب" أن الرئيس الأميركي وعد نظيره العراقي، خلال لقاء دافوس، بخفض كبير في أعداد القوات الأميركية الموجودة على الأراضي العراقية، ولكن وفقا لصيغتها تعدها الولايات المتحدة، وبناء على تقييمها الخاص، وليس استجابة للضغوط الإيرانية.

من شأن نجاح مساعي الرئيس برهم صالح في تثبيت مسار جديد يختلف عن المسار الإيراني أن يجتذب الكثير من الأنصار في صفوف المحتجين

واستخدم مسؤولون في حركة عصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي أوصافا من قبيل "الخيانة" و"الخون" لوصف الرئيس العراقي خلال لقائه نظيره الأميركي، وهو أمر شائع كلما تعلق الأمر بعلاقة طرف سياسي عراقي مع الولايات المتحدة.

وشن القيادي البارز في منظمة بدر، وزير الداخلية الأسبق، محمد الغبان، هجوما حادا على برهم صالح، بعد لقائه الرئيس الأميركي.

وخطب الغبان مستشاري صالح الشيعية قائلا "كيف ستستقبلون برهم صالح الذي التقى ميتسما قاتل قائد الانتصارات على داعش"، في إشارة إلى مقتل قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس. وبدا أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر يتابع حراك برهم صالح بدقة،

العراق أكبر من الميليشيات

وقبل ذلك، أصدر رئيس الجمهورية بيانات حادة ضد القمع الذي تورطت فيه الحكومة ضد المتظاهرين العراقيين العزل، منتقدا سقوط أعداد كبيرة من الضحايا بسبب العنف المفرط.

ويقول مراقبون إن صالح استخدم تأثيره الكارزمي الكبير في منح منصب رئيس الجمهورية ذي الصلاحيات الشككية في الغالب، أهمية كبيرة في التأثير على مجريات الأمور داخل الساحة المحلية، متسلحا بعلاقات خارجية وثيقة.

ويقول ساسة سنة إن صالح ربما يجسد طموح أطراف عديدة داخل المشهد العراقي، لا تسمح لها علاقاتها المعقدة بإيران بأن تعلن عن مواقفها الحقيقية، مشيرين إلى أن من شأن نجاح مساعي الرئيس في تثبيت مسار جديد يختلف عن المسار الإيراني في إدارة الشأن العراقي، أن يجتذب الكثير من الأنصار، سواء في صفوف المحتجين أو على مستوى الطبقة السياسية، ولاسيما بتسقيها السني والكردي.

أخرون من جرة الميليشيات على تهديد رئيس دولة يشكك لثني، من دون تدخل أجهزة هذه الدولة، ما يكشف خضوع هذه الدولة كليا للسيطرة الميليشياوية.

ولم يكن اللقاء بالرئيس الأميركي هو أول ملامح تمرد برهم صالح على الرؤية الإيرانية، إذ سبق أن أجهض خطة لتسمية رئيس وزراء جديد، موال لطهران، خلفا للمستقبل عادل عبدالمهدي. واحبط صالح مساعي تمرير مرشحي البناء، وهو تحالف نيابي يمثل السياسة الإيرانية في البرلمان العراقي، قصي السهيل، المقرب من نوري المالكي زعيم ائتلاف دولة القانون، وأسعد المحدة، على عكس الرغبة الشيعية، التي يجب أن تكون عليه العلاقة بين بغداد وواشنطن.

ويدفع صالح ومعه جميع القيادات الكردية ومعظم الأطراف السياسية السنية نحو علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، على عكس الرغبة الشيعية، التي تريد قطع العلاقات كليا وطرد القوات الأميركية من العراق، تنفيذًا للرغبة الإيرانية.

وتثير التهديدات التي وجهت لصالح موجة من السخرية في أوساط نشطاء داعمين لحركة الاحتجاج الشعبية المستمرة منذ أربعة شهور، فيما يستغرب

وبالمجمل، سعى الإعلام العراقي الموالي لإيران إلى إخراج مشهد اللقاء بين صالح وترامب من سياق الحالة العراقية الوطنية إلى سياق الحالة القومية، ليصور الأمر على أنه لقاء بين مسؤول كردي انفصالي وعدو أميركي.

ويشكل صالح النموذج الأول للمسؤول العراقي الذي يتصرد على الرؤية الإيرانية بشأن الشكل الذي يجب أن تكون عليه العلاقة بين بغداد وواشنطن.

ويذكر صالح ومعه جميع القيادات الكردية ومعظم الأطراف السياسية السنية نحو علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، على عكس الرغبة الشيعية، التي تريد قطع العلاقات كليا وطرد القوات الأميركية من العراق، تنفيذًا للرغبة الإيرانية.

وتثير التهديدات التي وجهت لصالح موجة من السخرية في أوساط نشطاء داعمين لحركة الاحتجاج الشعبية المستمرة منذ أربعة شهور، فيما يستغرب

ويلاحظ أنه ينقرد بمساحة خاصة عن الطيف السياسي، ربما تقربه من الجمهور، لذلك سجل مداخلة سريعة عبر حساب أحد المقربين منه، بعد ساعات قليلة من اللقاء بين الرئيس العراقي وترامب.

ونشرت صفحة "صالح محمد العراقي" على فيسبوك، المعروفة بقربها من الصدر، صورة لصالح عقب لقائه ترامب، مع تعليق مقتضب جاء فيه "فخامة رئيس الجمهورية.. حامي السيادة وحامي الثوار".

وسجل هذا المنشور تفاعلا هائلا من جمهور المصدر، فيما اعتبره مراقبون تحولًا جديدا في مواقف زعيم التيار الصدري، الذي يدعو منذ أيام إلى تظاهرة مليونية في بغداد، ضد الوجود العسكري الأميركي في العراق.

وقال مراقبون إن موقف الصدر الداعم لبرهم صالح، سيلعب دورا حاسما في إعادة توجيه النقاش بشأن مستقبل القوات الأميركية في العراق.

السعودية تطالب واشنطن بشطب السودان من لائحة الدول الداعمة للإرهاب

الرياض - طالب وزير الدولة السعودي للشؤون الأفريقية الأربعة الولايات المتحدة بشطب اسم السودان من اللائحة الأميركية للدول الداعمة للإرهاب، في ظل تردد واشنطن بشأن الإقدام على هذه الخطوة مع أن الأسباب التي كانت تحول دونها انتفتت بعد انهيار حكم عمر البشير. وتندرج واشنطن الخرطوم ضمن قائمتها للدول الداعمة للإرهاب منذ عام 1993 بنهضة التعاون مع جماعات إسلامية متطرفة، على رأسها تنظيم القاعدة الذي عاش مؤسس وزعيمه السابق أسامة بن لادن في السودان لفترة.

وكانت الولايات المتحدة قد رفعت في عام 2017 عقوبات اقتصادية فرضتها على

السودان عام 1997 نتيجة حوار بعيد عن الأضواء مع نظام البشير، لكنها أبقت الخرطوم على قائمتها السوداء للدول الداعمة للإرهاب إلى جانب إيران وكوريا الشمالية وسوريا.

ونقلت قناة الإخبارية الحكومية عن الوزير السعودي أحمد بن عبدالعزيز قطان قوله "أكدنا لواشنطن على ضرورة رفع اسم السودان من لائحة الإرهاب".

وجاءت تصريحات قطان أثناء لقائه المبعوث الأميركي الخاص إلى السودان وجنوب السودان السفير دونالد بوت في مقر الخارجية السعودية. وأكد قطان "دعم السعودية لأمن السودان واستقراره وتحقيق تطلعات شعبه الشقيق".

وتعتبر السعودية والإمارات من أوائل الدول العربية التي سارعت إلى إعلان تأييدها للتغيير الذي جرى في السودان والذي أطاح بنظام الرئيس عمر حسن البشير في أبريل الماضي نتيجة حراك شعبي غير مسبوق دام شهورا.

وتعهدت السعودية والإمارات بإيداع 500 مليون دولار (455 مليون يورو) في بنك السودان المركزي، وتقديم مساعدات غذائية وأدوية ومشتقات نفطية بقيمة 2.5 مليار دولار، دون توضيح ما إذا كانت المساعدات هبة أم قرضا.

ورحب المجتمع الدولي عامة بالتغيير الذي طرأ في السودان بيد أن خطوات الدعم ظلت محتشمة خاصة من الجانب الأميركي.

ويعبر السودان بفترة انتقالية صعبة في ظل الأزمة الاقتصادية التي يخبط فيها، والصعوبات التي تواجهها في إدارة ملف السلام، فضلا عن وجود أطراف داخلية كانت جزءا من المنظومة السابقة تحاول جاهدة إفسال هذا التحول بدعم من بعض القوى الإقليمية التي كانت مستفيدة من نظام الرئيس المعزول عمر البشير، وعلى رأسها قطر وتركيا.

وفي أكتوبر الفائت، استقبل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز رئيس الوزراء السوداني ورئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان وبحث معهما التعاون الثنائي، مشددا على دعم بلاده للمسار الانتقالي في السودان.

وتعتبر السعودية والإمارات من أوائل الدول العربية التي سارعت إلى إعلان تأييدها للتغيير الذي جرى في السودان والذي أطاح بنظام الرئيس عمر حسن البشير في أبريل الماضي نتيجة حراك شعبي غير مسبوق دام شهورا.

وتعهدت السعودية والإمارات بإيداع 500 مليون دولار (455 مليون يورو) في بنك السودان المركزي، وتقديم مساعدات غذائية وأدوية ومشتقات نفطية بقيمة 2.5 مليار دولار، دون توضيح ما إذا كانت المساعدات هبة أم قرضا.

ووشد "على ضرورة التنسيق والتعاون مع الدول الإقليمية والدولية الصديقة لمنع الجهات المعرقة للمرحلة الانتقالية من تحقيق أهدافها وإلحاق الضرر بالسودان".

ويعبر السودان بفترة انتقالية صعبة في ظل الأزمة الاقتصادية التي يخبط فيها، والصعوبات التي تواجهها في إدارة ملف السلام، فضلا عن وجود أطراف داخلية كانت جزءا من المنظومة السابقة تحاول جاهدة إفسال هذا التحول بدعم من بعض القوى الإقليمية التي كانت مستفيدة من نظام الرئيس المعزول عمر البشير، وعلى رأسها قطر وتركيا.

وفي أكتوبر الفائت، استقبل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز رئيس الوزراء السوداني ورئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان وبحث معهما التعاون الثنائي، مشددا على دعم بلاده للمسار الانتقالي في السودان.

وتعتبر السعودية والإمارات من أوائل الدول العربية التي سارعت إلى إعلان تأييدها للتغيير الذي جرى في السودان والذي أطاح بنظام الرئيس عمر حسن البشير في أبريل الماضي نتيجة حراك شعبي غير مسبوق دام شهورا.

وتعهدت السعودية والإمارات بإيداع 500 مليون دولار (455 مليون يورو) في بنك السودان المركزي، وتقديم مساعدات غذائية وأدوية ومشتقات نفطية بقيمة 2.5 مليار دولار، دون توضيح ما إذا كانت المساعدات هبة أم قرضا.

الكويت - أحال البرلمان الكويتي، الأربعاء، مشروع قانون بشأن مذكرة تفاهم بين الكويت والسعودية حول الموافقة أعضاء البرلمان على الاتفاقية بأغلبية 55 صوتا ورفض سبعة أصوات. وكانت الكويت والسعودية قد اتفقتا، وكتاهما عضوا بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، العام الماضي على إنهاء نزاع دام خمس سنوات على المنطقة، وهو الاتفاق الذي سيسمح باستئناف الإنتاج في حقلين نفطيين بإمكانهما ضخ ما يصل إلى 0.5 بالمئة من إمدادات النفط العالمية.

وكان البلدان أوقفا الإنتاج من حقل الوفرة والخفجي، البالغة طاقتهما حوالي 500 ألف برميل يوميا، في 2014 و2015 على الترتيب.

وتغطي المنطقة المقسومة مساحة 5770 كيلومترا مربعا على الحدود بين السعودية والكويت، حيث لم يشملها ترسيم الحدود بين البلدين في 1922.

وتعتبر الاتفاقية ومذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين إنجازا تاريخيا ودليلا على تلك العلاقة المميزة التي تربط بين القيادتين الحكيمتين في البلدين.

واتفق الجانبان على أن ترعى شركة "أرامكو" السعودية مصالح السعودية في المنطقة خارج 6 أميال بحرية من المنطقة المقسومة، فيما ترعى الشركة



جرعة دعم سعودية

عدم رفع اسم السودان من لائحة الدول الداعمة للإرهاب يعطل التنمية والاستثمار الأجنبي

وفي سبتمبر الفائت، تحدث رئيس الحكومة السودانية الانتقالية عبدالله حمدوك في ختام زيارة لواشنطن عن "تقدم" باتجاه شطب السودان من اللائحة الأميركية للدول الداعمة للإرهاب.

وتقول الحكومة الجديدة في الخرطوم إن عدم رفع اسم السودان من اللائحة يعوق الاستثمار الأجنبي.

ورغم تعاطفهم مع مطالب السودان، يقول مسؤولون أميركيون إن إزالة هذا التصنيف هي عملية قانونية تستغرق وقتا.

ويعني استمرار وجود السودان على اللائحة السوداء عدم قدرته على الحصول على قروض من مؤسسات مالية دولية، فضلا عن استمرار عزوف المستثمرين الأجانب في الوقت الذي تجد فيه السلطة الانتقالية نفسها في أمس الحاجة إلى ذلك على ضوء الأزمة الاقتصادية التي تواجهها، دون وصفات علاجية بحوزتها.